الإمارات العربية المتحدة

يكفل الدستور الحرية الدينية وفقاً للعادات المرعية، وظلت سياسة الحكومة تسهم في ممارسة الطقوس الدينية بحرية بصورة عامة مع بعض القيود. وينصّ الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلد، وتعرّف الحكومة جميع المواطنين بأنّهم مسلمون.

لم يحدث أي تغيير في احترام الحكومة للحرية الدينية أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. ومارس أتباع معظم الديانات الرئيسية في البلد طقوسهم الدينية دون تدخل من الحكومة على الرغم من استمرار بعض القيود. وتسيطر الحكومة على جميع مساجد السنة تقريباً، وتفرض قيوداً عامة على حرية التجمع وتكوين الجمعيات، بما فيها تلك التي تكون لأغراض دينية. ومع ذلك، تستطيع الجماعات الدينية ذات المباني الدينية التابعة لها أن تمارس طقوسها الدينية وأنشطتها الأخرى. وتتبنى الحكومة سياسة التسامح تجاه الجماعات الدينية من غير المسلمين، وكان تدخلها في الأنشطة الدينية محدوداً جداً من الناحية العملية. ويُحظر التبشير وتوزيع مطبوعات دينية غير إسلامية علانية.

ولم ترد تقارير عن إساءات الأشخاص من المجتمع بسبب انتمائهم الديني أو عقيدتهم أو ممارستهم الدينية، إلا أن ضغط المجتمع كان رادعاً عن التحول عن الإسلام إلى ديانات أخرى، ونشرت وسائط الإعلام أحياناً صوراً كاريكاتورية تنم عن التمييز.

وتناقش حكومة الولايات المتحدة الحرية الدينية مع حكومة الإمارات العربية المتحدة كجزء من سياستها العامة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان.

الجزء الأوّل: الديمغرافية الدينية

تبلغ مساحة الإمارات 32300 ميل مربع، ويبلغ عدد سكانها 4.8 ملايين نسمة. ويقدّر أن حوالي 80 في المائة من سكان البلد ليسوا مواطنين. ويشكل المسلمون السنة نسبة 85 في المائة من المواطنين، ويقدر الشيعة بأقل من 15 في المائة من المواطنين. ومعظم السكان غير المواطنين من جنوب وجنوب شرق آسيا، مع وجود أعداد كبيرة من الشرق الأوسط وأوروبا ووسط آسيا وأمريكا الشمالية. ووفقاً لأحدث إحصاء سكاني أجرته وزارة الاقتصاد (عام 2005)، يشكل المسلمون 76 في المائة من مجموع السكان، والمسيحيون 9 في المائة، وفئة "آخرون" 15 في المائة. ووفقاً لأرقام غير رسمية، تنتمي نسبة 15 في المائة من السكان على الأقل إلى الهندوس، ويشكل البوذيون نسبة خمسة في المائة. وتضم الجماعات التي تشكل أقل من خمسة في المائة من السكان البارسيين والبهائيين والسيخ واليهود. وتتفاوت هذه التقديرات من إحصاء سكاني إلى آخر، لأن الأرقام لا تأخذ في الحسبان الزوار "المؤقتين" والعمال، وتعتبر البهائيين والدروز مسلمين.

الجزء الثاني: احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/ السياسي العام

يكفل الدستور الحرية الدينية وفقاً للعادات المرعية، وظلت سياسة الحكومة تسهم في ممارسة الطقوس الدينية بحرية بصورة عامة مع استمرار بعض القيود.

ويعلن الدستور أن الإسلام الدين الرسمي لجميع الإمارات السبع في الاتحاد. وتموّل الحكومة أو تدعم حوالي 95 في المائة من مساجد السنة وتوظف جميع الأئمة السُنّة. وتعتبر خمسة في المائة من مساجد السنة مساجد خاصة، وتتمتع بضعة مساجد بأوقاف خاصة ضخمة. وتعترف الحكومة بأكثر من 30 طائفة مسيحية، وتصدر للعديد من هذه الطوائف تصاريح لاستخدام أراض معينة لبناء كنائس واستخدامها.

يوجد نظام مزدوج للمحاكم يتكون من المحاكم الشرعية للقضايا الجنائية وقانون الأسرة، والمحاكم العلمانية لقضايا القانون المدني. ويجوز للمسلمين الشيعة في دبي أن يتابعوا قضايا قانون الأسرة الشيعي (قضايا الزواج والوفاة

والإرث) من خلال مجلس شيعي خاص بدلاً من المحاكم الشيعية. ويحاكم غير المسلمين أحياناً لارتكابهم أفعالاً جنائية في محاكم الشريعة. ولا تخضع جميع الجرائم للعقوبات التي تفرضها الشريعة الإسلامية. وفي الحالات التي يعاقب عليها بموجب الشريعة الإسلامية، تفرض على غير المسلمين بصورة عامة عقوبات مدنية حسب تقدير القاضي. ويجوز أيضاً أن تُلغي المحكمة أو تعدّل أعلى العقوبات التي تفرض بموجب الشريعة على غير المسلم.

وخلال شهر رمضان، يقتضي القانون من المسلمين وغير المسلمين الامتناع عن تناول الطعام والشراب والتدخين علانية خلال فترة الصيام احتراماً لممارسة الشعائر الإسلامية. ويتم السماح للشيعة إحياء ذكرى عاشوراء حسب عاداتهم.

وتشرف الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف على معظم المسائل المتعلقة بالشؤون الإسلامية في البلد. وتوزع الهيئة العامة على الأئمة السنّة توجيهات أسبوعية تتعلق بمواضيع الخطب الدينية والأفكار التي تطرح فيها ومضمونها، وتتأكد من أنهم لا يحيدون في خطبهم بصورة متكررة أو كبيرة عن المواضيع الموافق عليها. وليس معظم الأئمة مواطنين ومن بينهم عدد كبير من المصريين أو السوريين. ولا تعين الحكومة شيوخاً (أئمة) لمساجد الشيعة إلا في دبي حيث تتولى إدارة الشؤون الإسلامية والأوقاف تعيين رجال الدين ومتابعة سلوكهم في جميع المساجد. ويتمتع رجال الدين الشيعة بالحرية في اختيار مواضيع خطبهم، التي قيل إنها لم تخرج عملياً عن المواضيع الموافق عليها أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

وتتمتع الأقلية الشيعية التي تتركز في إمارتي دبي والشارقة بحرية العبادة وإدارة مساجدها. وتعتبر جميع مساجد الشيعة مساجد خاصة وقد تتلقى تمويلاً من الحكومة بناءً على طلبها.

وفيما لا تشترط الحكومة حصول الجماعات الدينية غير المسلمة على تصريح رسمي أو تفرض شروط تسجيل، فإنها تراقب زيادة أعداد هذه الجماعات والتطورات من خلال منح الأراضي، وتمنح تصاريح لبناء دور العبادة على أساس كل حالة على حدة عندما يصبح عدد أعضاء الطائفة أكبر من أن يستوعبهم المرفق الخاص الصغير. وتتبع الحكومة سياسة التسامح تجاه الجماعات الدينية غير المسلمة، ويظل تدخلها في أنشطتها الدينية محدودا جداً من الناحية العملية. وتسعى الحكومة إلى تشجيع المواطنين على تجنب الميول أو الأيديولوجيات المتطرفة.

ينبغي تسجيل جميع المدارس لدى الحكومة بغض النظر عن الدين. ويعدّ تدريس مادة الدراسات الإسلامية إلزاميا في المدارس الحكومية (المدارس التي تدعمها الحكومة الاتحادية مخصصة بصورة أساسية للمواطنين) وفي المدارس الخاصة المخصصة لأطفال المسلمين. ولا يُسمح بتدريس أي دين في المدارس الحكومية عدا الدين الإسلامي؛ إلا أنه يجوز للجماعات الدينية أن تُدرّس الدين لأتباعها في مرافقها الدينية المخصصة لها. والمدارس الخاصة التي يتبين أنّها تدرس مواضيع تسيء إلى الإسلام أو تشهّر بأي دين أو تتعارض مع أخلاقيات البلد ومعتقداته يمكن أن تواجه عقوبات بما فيها احتمال إغلاقها. ويسمح لمدارس الأبرشيات الخاصة بتدريس دينها في إطار المبادئ التوجيهية الحكومية وبممارسة شعائرها الدينية.

وعلى الرغم من حظر كتب مدرسية في الماضي لاحتوائها على مواد مسيئة للإسلام، لم ترد أية تقارير جديدة عن حظر كتب مدرسية أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

ويُحظر التبشير وتوزيع مواد إعلامية دينية عدا المواد الدينية الإسلامية، ويُعرِّض المخالف نفسه لمحاكمة جنائية وعقوبة السجن والترحيل استناداً إلى أن هذا السلوك يخالف تعاليم الإسلام الأساسية. وعلى الرغم من عدم وجود قوانين محددة تحظر النشاط التبشيري، قيل إن الحكومة هددت في الماضي بسحب تصاريح الإقامة من أشخاص اشتبهت في ممارستهم التبشير لديانات غير الدين الإسلامي.

وطلبت سلطات الهجرة بصورة اعتيادية من الأجانب الذين يتقدمون بطلبات للحصول على تصاريح إقامة ذكر انتمائهم الديني في تلك الطلبات؛ إلا أن الحكومة لا تجمع أو تحلل هذه المعلومات، ولم ترد أية تقارير عن حالات التأثير السلبي للانتماء الديني على إصدار أو تجديد التأشيرات أو تصاريح الإقامة.

وأثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير، أصدر حكام مختلف الإمارات عفواً عن 2000 سجين على الأقل بمناسبة الأعياد الدينية والوطنية، بغض النظر عن الانتماء الديني للسجين. وكان المستفيدون من هذا العفو في الغالب يقضون أحكاماً بالسجن من ثلاث إلى خمس سنوات لارتكابهم جرائم مالية ومخالفة قوانين الهجرة وجُنَح أخرى بسيطة نسبياً؛ وأفادت التقارير أن العفو لم يشمل السجناء الذين ارتكبوا أعمال اغتصاب أو قتل أو اختطاف.

وتحتفل الحكومة بالأعياد الدينية التالية بوصفها أعياداً وطنية: وقفة عرفة وعيد الأضحى ورأس السنة الهجرية والمولد النبوي الشريف والإسراء والمعراج وعيد الفطر.

القيود على الحرية الدينية

لم يطرأ أي تغيير على احترام الحكومة للحريات الدينية أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. ومارس أتباع معظم الديانات الرئيسية الموجودون في البلد طقوسهم الدينية دون تدخل من الحكومة على الرغم من استمرار بعض القيود. وباعتبار الإسلام دين الدولة، فإنه يحظى بالتفضيل على ديانات جميع الجماعات الدينية الأخرى، ويُنظر إلى التحول إلى الإسلام بعين الرضا.

وبموجب أحكام الشريعة، يجوز للرجل المسلم أن يتزوج امرأة غير مسلمة من "أهل الكتاب" (امرأة مسيحية أو يهودية)؛ إلا أنه لا يسمح للمرأة المسلمة أن تتزوج رجلاً غير مسلم إلا إذا اعتنق الرجل الإسلام. ونظراً لأن الإسلام لا يعترف بزواج رجل غير مسلم من امرأة مسلمة، فإن كلا الشريكين في زواج من هذا القبيل عرضة لإلقاء القبض عليهما ومحاكمتهما وسجنهما لارتكابهم جريمة الزّنا. ولم ترد أية تقارير عن تطبيق العقوبات أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

وفي حالات الطلاق، يتم تطبيق أحكام الشريعة وفقاً للمذهب المالكي. وبموجب القانون الجديد للأحوال الشخصية، تحصل المرأة بصورة عامة على حضانة البنات إلى أن تبلغ البنت 13 عاماً من العمر وحضانة الأولاد الذكور إلى أن يبلغ الولد 10 سنوات من العمر. وإذا اعتُبرت الأم غير مؤهلة للحضانة، تُحوّل الحضانة إلى أقرب أنثى قادرة على الحضانة من أقارب الأم. وتجيز الشريعة بصيغتها المطبقة في البلد تعدد الزوجات (حتى أربع زوجات بصورة قانونية).

ولا يتم الاعتراف بالتحول من الدين الإسلامي إلى دين آخر، ولم تتوفر أية بيانات لتقييم ما إذا كان قد حدث تحول أم لا. وقد تجري محاولة إقناع المتحولين للعودة إلى الإسلام، أو قد يُخفي المتحول عقيدته الجديدة، أو يسافر إلى بلد آخر يعترف باعتناقه الدين الآخر لتجنب وصمة العار الاجتماعي بأنه تحوّل عن الإسلام إلى دين آخر.

وتنشر الحكومة سنوياً قائمة بالأجانب الذين تحولوا إلى الإسلام.

يحقّ للجماعات غير الإسلامية أن تمتلك دور عبادة تمارس فيها شعائر دينها بحرية، وذلك بطلب منحة أرض وترخيص من الحاكم المحلي لبناء مجمع (تبقى شهادة ملكية الأرض مع الحاكم). والذين يحصلون على منحة أرض لا يدفعون حق الإيجار عنها. كما أن إمارة الشارقة تعفي المباني المخصصة لأغراض دينية من تسديد فواتير الكهرباء والماء. وفيما لا يوجد معيار وطني لمنح الجماعات الدينية وضعاً رسمياً أو الموافقة على منحها أراضٍ، يمارس حاكم كل ولاية استقلالاً ذاتياً في اختيار منح أراضٍ وتصريح لبناء دور عبادة في إمارته. وعدم وجود مبادئ توجيهية واضحة يمكن أن يكون عائقاً أمام الحصول على اعتراف رسمي، مما يؤدي إلى الارتباك والتأخير؛ وكان يوجد عدد قليل من الطلبات التي تنتظر البت فيها، ومضت على بعضها سنوات. وكثيراً ما تستخدم الجماعات الدينية التي ليس لها مبانٍ مخصصة للعبادة مرافق جماعات دينية أخرى أو تمارس طقوسها الدينية في بيوت خاصة. ولم يبلغ عن تدخل الحكومة في هذه الممارسات الشائعة.

ومع أن المسيحيين يمثلون أقلية بالنسبة للسكان غير المسلمين، فإن عدد مرافق العبادة الخاصة بهم تفوق عدد مرافق العبادة الخاصة بغير المسلمين الآخرين. ويبدو أن الحكومة تحابي الطوائف المسيحية في منح الأراضي لإقامة دور العبادة.

توجد في البلد 33 كنيسة مسيحية بنيت على أراضٍ تبرعت بها الأسر الحاكمة في الإمارات المقامة فيها. وفي بعض الحالات، تُبنى الكنائس قريبة بعضها من بعض أو في أماكن تبعد كثيراً عن المناطق السكنية التي يقيم فيها أعضاء الطائفة المنتمين لها، مما يحد من مستوى الحضور. وتوجد مدارس مسيحية ابتدائية وثانوية في أربع إمارات، مسموح للطلاب فيها بصورة عامة أن يدرسوا الدين المسيحي وأن يمارسوا شعائر دينية. وتبرعت إمارتا أبو ظبي ودبي بأراضٍ لمقبرتين مسيحيتين، فيما تبرعت أبو ظبي بأرضٍ لمقبرة بهائية.

ولا تسمح الحكومة للكنائس بعرض الصلبان على الجدران الخارجية لمباني الكنيسة أو بتشييد أبراج للأجراس؛ إلا أنه لا يتم الالتزام بهذا القيد دائماً، فيما تعرض بعض الكنائس الصلبان على مبانيها. وكانت بعض الكنائس مزدحمة وأقامت القداس أو الصلاة في مناسبات خاصة في ساحات مكشوفة نظراً لضيق المكان. ولم تتدخل الحكومة داخل مجمعات الكنائس. ونظراً لأن الحكومة لا تعترف أو تسمح بالتحول من الدين الإسلامي إلى دين آخر، فإن الكنائس تقبل المتحولين من جميع الديانات باستثناء الدين الإسلامي.

ولا توجد كنس يهودية للعدد القليل من السكان اليهود الأجانب؛ إلا أنهم يحتفلون بالأعياد في مساكنهم الخاصة دون أي تدخل.

ويوجد في دبي معبدان هندوسيان، ويتقاسم الهندوس واحداً منهما على الأقل مع السيخ. ويجري بناء معبد جديد للسيخ في دبي. ولا توجد معابد بوذية. وقد مارس البوذيون والهندوس والسيخ طقوسهم الدينية في بيوتهم دون تدخل. وأُبلغ عن تقديم طلب ينتظر البت فيه لبناء معبدٍ للطائفة البوذية المتزايدة العدد.
ويوجد مرفقان عاملان لحرق جثث الموتى ومقبرتان ملحقتان بهما للجالية الهندوسية الكبيرة، أحدهما في أبو ظبي والآخر في دبي. وتمّ تشييد محرقتين جديدتين في العين والشارقة بعض التأخير. إلا أن المحرقتين المستخدمتين حالياً تلبيان الطلب الحالي. ويجب الحصول على تصريح رسمي لاستخدامهما كل مرة؛ إلا أن الإجراءات بسيطة ولا يبدو أنها تثير صعوبة. وتسمح الحكومة لأتباع جميع الديانات، باستثناء أتباع الدين الإسلامي، باستخدام المحرقتين.

وبصورة عامة، لا يبني العمال معابد هندوسية في مواقع العمل، ويعزى ذلك جزئياً إلا أن هذه المعابد تحتاج إلى أشخاص يكرسون أنفسهم لصيانتها والحفاظ عليها وفقاً لتقاليد الهندوس، وقد لا يتوفر مثل هؤلاء الأشخاص. وأثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير لم يُبلغ عن قيام البلديات بهدم معابد أقامها العمال الهندوس في مخيمات العمال.

تحشد الجماعات غير الإسلامية جمع الأموال من طوائفها الدينية كما تتلقى دعماً مالياً من الخارج. وتعلن الجماعات الدينية علانية في الصحافة عن المناسبات الدينية مثل احتفالات الأعياد والقداس والتجمعات الدينية والحفلات الغنائية ومناسبات جمع التبرعات. وأفاد الزعماء الدينيون غير المسلمين أن سلطات الجمارك نادراً ما تعترض على إدخال مواد دينية مثل الأناجيل والتسجيلات الدينية إلى البلد إلا إذا كانت المواد مطبوعة باللغة العربية. وفي الماضي، اعترضت سلطات الجمارك على إدخال مواد دينية اعتبرتها أكثر من الحاجة العادية لأعضاء الطوائف الموجودين، مع أنه تم السماح بدخولها المواد في معظم الحالات. وتردّد أن اعتراض الجمارك على استيراد مواد دينية مسيحية أقل احتمالاً من اعتراضها على استيراد مواد دينية لغير المسلمين الآخرين. ومع ذلك، سُمح في جميع الحالات باستيراد المواد المعنية في نهاية المطاف.

حجبت الشركتان اللتان توفران خدمات الإنترنت في البلد، اتصالات و دو (du)، أحياناً مواقع إلكترونية عليها معلومات دينية. وتشمل هذه المواقع معلومات عن العقيدة البهائية واليهودية والإلحاد ونقداً سلبياً للإسلام، وشهادات لمسلمين سابقين تحوّلوا إلى المسيحية. وينص قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية على معاقبة من يستخدم شبكة الإنترنت في الوعظ ضد الإسلام وتحريض شخص ما على ارتكاب معصية واستخدام شبكة الإنترنت للتشجيع على انتهاك الآداب العامة. ولم يبلغ عن أية حوادث أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

قام علي الهاشمي مستشار الرئيس للشؤون القضائية والدينية وكذلك حمدان المزروعي رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف ومحمد مطر الكعبي المدير العام للهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بتمثيل البلد بصورة منتظمة في المؤتمرات الإسلامية ومؤتمرات الكنائس المسكونية والكنائس المسيحية، والمناسبات التي تعقد خارج البلاد، واجتمعوا بصورة منتظمة مع زعماء دينيين داخل البلد.

لم ترد أنباء عن وجود سجناء أو محتجزين في البلد لأسباب دينية.

إكراه الشخص على التحول إلى دين آخر

لم ترد أية تقارير عن حدوث عمليات إكراه على التحول من دين إلى آخر، بما في ذلك للمواطنين الأميركيين القاصرين الذين أختُطفوا أو نُقلوا بصورة غير مشروعة من الولايات المتحدة، أو عن رفض السماح لهؤلاء المواطنين بالعودة إلى الولايات المتحدة.

تحسينات وتطورات إيجابية في الحرية الدينية

كانت ثلاث مؤسسات دينية كبيرة غير إسلامية: وهي كنيسة قبطية وأخرى للأرثوذكس الشرقيين ومعبد للسيخ قيد البناء في دبي في نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

وفي 11 أيار/مايو 2009، اجتمع وزير التعليم العالي والبحث العلمي مع رابطة مكافحة التشهير، وهي جماعة تأسست لمكافحة معاداة السامية والتعصب، وناقشوا ضرورة الاستفادة من التعاون والصداقة والسلم بغض النظر عن الاختلافات في العادات والتقاليد والعقيدة الدينية والأصل العرقي والثقافة.

وفي 25 كانون الأول/ديسمبر 2008، انضم وزير الخارجية الشيخ عبد الله بن زايد إلى آلاف المسيحيين والحجاج الآخرين لإحياء قداس منتصف الليل في بيت لحم احتفالاً بعيد الميلاد.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2008، مُنحت كنيسة مار توما أرضاً لبناء كنيسة في العين في إمارة أبو ظبي. وفي الشهر ذاته، قاد رئيس المجلس الوطني الاتحادي، عبد العزيز الغرير، وفدا للاجتماع بالبابا بينيدكت السادس عشر في الفاتيكان. ورحب البابا بالجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز ثقافة التسامح الديني.

الجزء الثالث: احترام المجتمع للحرية الدينية

لم ترد أية تقارير عن إساءات من المجتمع نتيجة للانتماء الديني أو العقيدة أو الممارسة الدينية، وإن كانت ضغوط المجتمع تشكل رادعاً عن التحول من الدين الإسلامي إلى ديانات أخرى، ونشرت وسائل الإعلام أحياناً صوراً كاريكاتيرية تنم عن التمييز.

ونشرت وسائل الإعلام الإلكترونية باللغتين الإنجليزية والعربية افتتاحيات ومقالات وتعليقات ورسوماً كرتونية معادية للسامية أو تنم عن التعصب الديني. ونشرت لعض الصحافة الناطقة باللغة العربية، مثل *الاتحاد والبيان والخليج*، رسوماً كرتونية تعكس صوراً نمطية وسلبية لليهود، إلى جانب رموز يهودية.
وأعرب المواطنون عن قلقهم من تأثير ثقافات بلدان الأجانب الذين يشكلون الأغلبية على المجتمع الإماراتي (بما في ذلك تأثير خدم المنازل من غير الإماراتيين على أطفال الإماراتيين). إلا أن المواطنين بصورة عامة كانوا على دراية بالمجتمعات الأجنبية واعتقدوا أن أفضل طريقة لموازنة التأثير الأجنبي هي دعم وتعزيز التقاليد الثقافية الأصلية.

وأشار الزعماء الدينيون غير المسلمين من داخل البلد ومن خارجه بصورة متكررة إلى أن البلد أحد أكثر البلدان تحرراً في المنطقة من حيث مواقف الحكومة والمجتمع المتعلقة بالسماح لجميع الأشخاص بممارسة طقوسهم الدينية بحرية. ومع أن المواطنين اعتبروا البلد بلداً مسلماً ينبغي أن يحترم الحساسيات الدينية للمسلمين فيما يتعلق بمسائل من

قبيل تعاطي المشروبات الكحولية علانية وارتداء ملابس غير محتشمة والتصرف في الأماكن العامة، أكد المجتمع أيضاً احترامه للخصوصية وتقاليد التسامح الإسلامية، لاسيما بالنسبة لبعض الطوائف المسيحية. وكان مسموح بارتداء الرجال والنساء اللباس الغربي غير الرسمي في جميع أنحاء البلد.

حظي لعديد من الفنادق والمحلات التجارية والأعمال التجارية الأخرى، التي يعمل فيها مواطنون وأجانب، بترخيص لبيع المشروبات الكحولية ولحوم الخنزير لغير المسلمين، والاحتفال علانية بأعياد غير المسلمين، مثل عيد الميلاد وعيد الفصح وديوالي (وإن كان عرض هذه الأشياء غير مرخصا خلال شهر رمضان). وكانت الأجواء احتفالية في مراكز التسوق أثناء الأعياد المسيحية، وتوفرت الأغذية التي يتناولها المسيحيون تقليدياً في الأعياد ولوازم ديكور الأعياد والملصقات والكتب وأشرطة الفيديو على نطاق واسع.

وتجمع أطفال المدارس في مراكز تجارية في جميع أنحاء البلد لترديد أغاني عيد الميلاد، بينما قام أشخاص في المحلات التجارية يرتدون ملابس "بابا نويل" بتوزيع الهدايا. ونشرت وسائل الإعلام بصورة منتظمة تقارير عن احتفالات الأعياد الدينية، بما فيها الصلوات التي تقام في الكنائس.

الجزء الرابع: سياسة حكومة الولايات المتحدة

تناقش حكومة الولايات المتحدة الحرية الدينية مع حكومة الإمارات العربية المتحدة كجزء من سياستها العامة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان.

وناقش مسؤولو سفارة الولايات المتحدة في أبوظبي ومسؤولو القنصلية العامة في دبي التسامح الديني والحرية الدينية مع مسؤولي الحكومة في عدد من المناسبات، وشجعوا الحكومة على زيادة الحرية الدينية بالسماح بفتح مرافق دينية جديدة أو توسيع المرافق القائمة للعدد الكبير من السكان الأجانب.

واجتمع مسؤولو السفارة مع مسؤولي الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بصورة منتظمة لمناقشة الحرية الدينية والتسامح الديني. واجتمع مسؤولو السفارة أيضاً بصورة دورية مع السيد الهاشمي، مستشار الرئيس للشؤون الدينية، لمناقشة التسامح الديني والتعاون بين أتباع الديانات.

وإضافة إلى ذلك، ساعد مسؤولو السفارة والقنصلية العامة في حماية الحرية الدينية بمراقبة حالة الحرية الدينية من خلال استفسارات غير رسمية واجتماعات مع مسؤولي الحكومة وممثلي الجماعات الدينية.